SINAI Journal of Applied Sciences 13 (4) 2024 507-520

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg

SCREENED BY SINAI Journal of Applied Sciences

iThenticate Professional Plagiarism Prevention

Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527

ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

ROLE OF SMALL PROJECTS IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT STRATEGY

Nashwa S. Hamdan[1*]; A.A. Azazi[2] and M.A. ElSayed[3]

1. Dept. Environ. Admin., Legal and Econ. Sci., Inst. Environ. Stud., Arish Univ., Egypt.
2. Dept. Accounting, Fac. Commerce, Zagazig Univ., Egypt.
3. Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 01/06/2024
Revised: 22/06/2024
Accepted: 12/07/2024

Keywords:
Small enterprises,
sustainable development,
challenges.

ABSTRACT

Despite the significant role that small enterprises play in economic development; they face numerous challenges. This research aims to address these challenges by examining the institutional structure that supports small and medium enterprises. The study seeks to identify any shortcomings in the current system and propose solutions to overcome them. Additionally, the research analyzes the current state of the small enterprise sector in North Sinai and identifies the key institutions that support it. Furthermore, the study aims to identify the major challenges faced by small enterprises. The findings of the research highlight the social benefits of small enterprises, such as their contribution to reducing unemployment rates. These enterprises employ a significant percentage of the global workforce, ranging from 40% to 80%, depending on the country's economy. Moreover, small projects and companies constitute 90% of the total number of projects worldwide. These enterprises also cater to the needs of local communities by providing products and services that directly impact individuals' lives. Additionally, they offer local alternatives to imported goods. Small projects also foster social harmony by creating opportunities for young and creative individuals to implement their ideas. Furthermore, these projects increase individuals' average income and contribute to economic growth by generating financial surpluses. However, small enterprises face various challenges. Government regulations, including control, supervision, and monitoring, pose significant obstacles. Financing is another major challenge for these enterprises. Moreover, marketing difficulties often lead to the failure of many small projects.

المقدمة والمشكلة البحثية

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة المصرية للخروج من الركود وتنمية الصادرات المصرية، مما يساهم في حل مشكلة البطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل وتحسين دخل الفرد والحد من معدلات الفقر **(كمال وآخرون، 2023)**، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا مكانا مهما في التنمية الشاملة، من خلال المساهمات الفعالة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجذب الاستثمار، وحوالي 60% من فرص العمل في البلدان المتقدمة، والمساهمة بحوالي 70% من القيمة المضافة. ونظرا لقدرتها على التكيف ومرونتها، فإننا نعتبرها أفضل أداة للانتعاش الاقتصادي متاحة في إطار الإصلاح الاقتصادي، لأنها تتميز بالقدرة الهائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وخلق الثروة من خلال تشجيع الاستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال **(شومان، 2018)**

تساهم الشركات الصغيرة أيضا في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل.ومع ذلك، تعاني هذه المشاريع من نقص الموارد اللازمة، وخاصة التمويل والاستخدام غير الفعال لهذه الموارد. ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة لتطوير هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنمية مهارات ممثليها، وتطوير

* **Corresponding author: E-mail address:** nashwasaeed555@gmail.com
https://doi.org/10.21608/sinjas.2024.291794.1266
2024 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

ونقل التكنولوجيات المستخدمة في هذه المشاريع، وتقديم الاستشارات الفنية والعلمية، ودعم وتشجيع إقامة الروابط بين المنتجين الصغار والمتوسطين وممثلي هذه المشاريع. **(العزالي، 2008)**، وأحد أهم أهداف المحور الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الدولة المصرية هو زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة الصادرات إلى حوالي 25% من معدل النمو، وزيادة المكون المحلي للمحتوى الصناعي، وخفض معدل البطالة إلى 5%، لذلك يعد قطاع الأعمال الصغيرة أهم قطاع يمكن اعتباره القطاع الرئيسي لقاطرة التنمية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود العديد من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، على الرغم من الدور الذي تلعبه هذه المشروعات وأثرها على التنمية الاقتصادية، الأمر الذي تواتر الحديث عنه في الأدبيات الاقتصادية، وأثبتته العديد من الأبحاث وتجارب كثير من دول العالم؛ والذي يوجب على الدولة وأجهزتها ومؤسساتها العمل على استثمار هذا الدور وتعظيمه للاستفادة منه لتكون هذه المشروعات القاطرة التي تقود عملية التنمية عامة والاقتصادية خاصة، إلا أنه لا يظهر ذلك؛ الأمر الذي دعا لبحث دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في شتى المجالات، ومدى مساعدتها على التماسك والنهوض وإقالة عثراتها عند الحاجة، مع التركيز على الأدوار غير التمويلية التي تحدثت عنها أغلب الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالموضوع، وذلك باستعراض تكوين تلك المشروعات، واستعراض مكوناتها وأدوارها، وكذا التغير الذي حدث في الآونة الأخيرة بعد تحويل الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر **(شومان، 2018)**

كما انتشرت في الآونة الأخيرة البطالة بشكل كبير لعدم اتاحة فرص عمل للخريجين من الدولة ولذلك قامت البنوك وبعض المنشآت بطرح مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للعمل علي الحد من المشكلة، وأن اهتمام القيادة السياسية وتوجيهات الدولة، بتقديم الدعم اللازم والمساندة الكاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك خفض معدل البطالة ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو ومن ثم زيادة الثقة في الاقتصاد المصري، كما أن تلك المشروعات تعد وسيله مهمه لتعزيز القدرات لدي الافراد غير الماهرين وتأهلهم للعمل وحل لمشكلة البطالة.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد الرؤية الاستراتيجية للبنية المؤسسية وسياسات عملها، والتشريعات وحزم المساعدات، وسبل التشجيع والتوجيه التي يمكن تقديمها لقطاع المشروعات الصغيرة لتعظيم الاستفادة منه كقطاع قائد لعملية التنمية بالاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في هذا المجال وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي:

1- استعراض البنية المؤسسية التي تعمل في مجال تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوقوف على ما تقدمه لهذا القطاع لتحديد الخلل ومحاولة إيجاد الحلول للتغلب على ذلك.

2- تحليل الوضع الراهن لقطاع المشروعات الصغيرة في شمال سيناء وأهم المؤسسات الداعمة له.

3- التعرف على أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي باستخدام بعض الطرق كحساب الاتجاه الزمني العام، كذلك القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية والبيئية ومدى ارتباطهما معاً، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد القومي. ولتحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على المراجع والدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات. واعتمدت الدراسة في البيانات الثانوية غير المنشورة بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وصندوق التنمية المحلية، ووزارة المالية.

تساؤلات البحث

إن السؤال الرئيسي لهذا البحث هو

ما مدى كفاءة البنية المؤسسية لدفع قطاع المشروعات الصغيرة لتقود قاطرة التنمية وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030؟

ويمكن طرح بعض الأسئلة للتوصل إلى إجابة السؤال الرئيسي مثل:

1- ما مدي إمكانية الاعتماد على قطاع المشروعات الصغيرة كقطاع قائد لعملية التنمية؟

2- ما هي المؤسسات العاملة في مجال دعم قطاع المشروعات الصغيرة وماذا تقدم؟

3- ما هي العقبات التي تواجه تحقيق هذا الهدف وكيفية التغلب عليها؟

4- بم تفوقت علينا الدول التي نجحت في ذات المجال وما السبيل لنصل إلى ما وصلوا إليه؟

5- ما هي التوصيات التي يمكن تطبيقها للوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا القطاع؟

النتائج والمناقشة

توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً للكيان القانوني

يبين جدول 1 التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية طبقا للكيان القانوني، بلغ عدد المنشآت الاقتصادية غير الحكومية العاملة في مصر نحو 86.3 مليون منشأة. تمثل نحو 94% من إجمالي المنشآت العاملة التي بلغت وفق تعداد 2017 نحو 4.12 مليون منشأة.

ويتضح من الجدول السابق. ما يلي: تمثل المنشآت الفردية والتضامن والتوصية البسيطة وكذلك غير المسجلة Unregistered (واقع) نحو 96.7% وهذه المشروعات تخضع من حيث الشكل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك وفقا لتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك تعريف البنك المركزي المصري. وهذا لاينفي أن بعض شركات المأسهمة وذات المسئولية المحدودة قد تأتي ضمن تعريف المشروعات الصغيرة من حيث رأس المال أو عدد العاملين.

تبلغ نسبة المنشآت الفردية فقط نحو92%. وبإضافة 2.4% وهي نسبة المنشآت غير المسجلة. تصبح إجمالي نسبة المنشآت الفردية وغير المسجلة نحو 94.4% ومكمن الخطر هنا ليس في كون هذه النسبة (94.4%) فردي وغير مسجل، ولكن في أن أغلب هذه المنشآت غير مضمونة الاستدامة في ممارسة النشاط. وهي ذاتها المنشآت المتناهية الصغر التي تواجهها الكثير من العقبات.

التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً للنشاط الاقتصادي

يبين جدول 2 التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية وفقاً للنشاط الاقتصادي، واستحواذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أكبر نسبة من مجموع المنشآت إذ بلغ نحو 50%. جاء قطاع الصناعة التحويلية، وهو أكثر القطاعات تنوعاً وتعدداً في الأنشطة في المرتبة الثانية. حيث بلغت نسبته نحو 12.3% من مجموع المنشآت غير الحكومية.

يتضح من جدول 2 ما يلي: بلغت نسبة منشآت (النقل والتخزين، والغذاء والإقامة، والزراعة، والصحة، والبناء والتشييد) نحو (0.55%، 4.6%، 4.5%، 3%، 7.2%) على التوالي. تمثل المنشآت غير الحكومية التي تعمل بالقطاعات الخدمية (التجارة. والنقل والتخزين. وخدمات الغذاء. والصحة) نحو 63.1% من إجمالي المنشآت غير الحكومية. بينما تبلغ المنشآت التي تعمل بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة، والزراعة، والتشييد والبناء) نسبة لا تتعد 19.5% فقط من إجمالي هذه المنشآت.

التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئات عدد المشتغلين

يبين جدول 3 التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئات عدد المشتغلين في عام 2020. ويتضح من جدول 3 السابق. ما يلي: عمل بالمنشآت "الصغيرة والمتناهية الصغر" فقط –بخلاف المتوسطة- ما يقرب من 11 مليون عامل (10,8 مليون) يمثلون نحو 84.4% من إجمالي العمالة المشتغلة بالمنشآت الخاصة الموجودة بمصر، وهذا يعني أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمصر. تسهم بدور كبير في الحد من مشكلة البطالة الموجودة بمصر، ومن ثم فإن الاهتمام والسعي الجاد نحو التغلب على التحديات التي تواجه هذه المشروعات من الأمور الضرورية للقضاء على مشكلة البطالة التي تؤرق الاقتصاد والمجتمع المصري.

وبلغ حجم المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية غير الحكومية بمصر نحو أكثر من 12.845 مليون مشتغل في عام 2018. يعملون في أكثر من 3.86 مليون منشأة اقتصادية. هناك أكثر من 1.3 مليون منشأة (تمثل أكثر من 34% من إجمالي المنشآت الاقتصادية غير الحكومية) يعمل في كل منشأة منها عامل واحد فقط، وما يقرب من 1.2 مليون منشأة أخرى (تمثل أكثر من 30% من إجمالي المنشآت الخاصة) يعمل في كل منشأة منها إثنين من العمال فقط. وهذا قد يرجع إلى أن أغلب أصحاب هذه المنشآت ذو مهنة حرة. كما يرجع أيضا إلى ارتفاع نسبة البطالة في مصر؛ إذ في ظل البطالة المرتفعة يفضل أغلب الشباب المؤهل والمتعطل عن العمل الاتجاه إلى إقامة مشروعات خاصة بهم لفقدهم الأمل في الحصول على وظيفة تتوافق مع مؤهلاتهم التعليمية.

يبلغ حجم المنشآت التي يعمل فيها (أقل من 10 عمال) نحو 96.47%، والتي يعمل بها (من 10 - 49 عامل) 3.32%، والتي يعمل بها (50 عامل فأكثر) 0.21% فقط، وهذا يعني أن أكثر من 99% من المنشآت الخاصة الموجودة بمصر تقع ضمن المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

التوزيع الطبيعي لحجم المشروعات المتوسطة والصغيرة

ووفقا لتوقعات متعددة، فإن معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال السنوات الخمس الماضية تراوح بين 30% و45%. وبحسب البيانات الرسمية، وبحسب نتائج تعداد 2017 لآخر تعداد أصدره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر 3.653 مليون مؤسسة، شكلت أكبر المؤسسات متناهية الصغر 94% منها. بإجمالي 3.433 مليون منشأة. ومن بينها، شكلت المؤسسات الصغيرة 5.8%، مع 216980 مؤسسة متوسطة الحجم، أي أقل من 0.2%، مع 2181 مؤسسة. أما توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حسب الأنشطة الاقتصادية فهو كما يلي.

جدول 1. التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية طبقاً للكيان القانوني في عام 2020

نوع الشركة	فردى	تضامن	غير مسجلة	توصية بسيطة	توصية بالأسهم	ذات مسئولية محدودة	مأسهمة	أجنبية	اخرى	الإجمالي
عدد	3544343	84519	91499	6230	2850	5222	51700	238	77785	3864386
%	92	2.2	2.4	0.16	0.07	0.13	1.3	0.006	2	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت. ديسمبر 2020.

جدول 2. التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية طبقاً للنشاط الاقتصادي في عام 2020

بيان	تجارة الجملة والتجزئة	الصناعة التحويلية	النقل والتخزين	خدمات الغذاء والاقامة	الزراعة والصيد	الصحة	التشييد والبناء	أنشطة أخرى	الإجمالي
عدد	1934023	475196	215022	179959	172492	115781	103339	672403	3864386
%	50	12.3	5.5	4.6	4.5	3	2.7	17.4	%100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت. ديسمبر 2020.

جدول 3. التوزيع النسبي للمنشآت غير الحكومية لفئات عدد المشتغلين فى عام 2020

فئات عدد المشتغلين	عدد المنشآت	%	عدد المشتغلين	%
1	1325060	34.3	1325060	10.3
2	1172413	30.3	2344826	17.2
3	3634473	16.47	1909419	14.8
4	297703	7.7	1190812	9.3
5 -	298650	7.7	1818373	14.1
10 -	62155	1.6	682920	5.3
15 -	13869	0.3	229185	1.7
20 -	19935	0.5	413848	3.2
25 -	5054	0.13	134566	1
30 -	7050	0.18	235509	1.8
40 -	143763	0.4	605828	4.7
50	8311	0.21	547348	4.2
100 -	2041	0.05	300041	2.3
500 -	712	0.01	476920	3.7
1000 -	287	0.007	630930	4.9
الإجمالي	3864386	%100	12845585	%100

عدد المشتغلين بالمنشآت "المتناهية الصغيرة والصغيرة" فقط نحو (10.8 مليون) يمثلون نحو 84.4% من إجمالي العمالة المستغلة بالمنشآت الخاصة.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ديسمبر 2020.

جدول 4. حجم المشروعات المتوسطة والصغيرة وتوزيعها الطبيعي عام 2020

النشاط	%المشروعات المتوسطة	%المشروعات الصغيرة	%المشروعات متناهية الصغر	إجمالي عدد المشروعات	% من الإجمالي
الزراعة	0.03	23.5	75.36	132863	4%
التعدين	1.43	44.2	40.9	869	0%
الصناعة التحويلية	0.19	10.8	86.8	512166	14%
إمداد الكهرباء والغاز	6.77	17.2	0	58	0%
إمداد الماء والصرف الصحي	0.09	24.8	71.8	7367	0%
التشييد والبناء	3.01	37.6	33.9	8457	0%
تجارة الجملة والتجزئة	0.02	3.6	95.3	2154838	59%
النقل والتخزين	0.31	8.9	83.2	22799	1%
الغذاء والإقامة	0.03	9.06	88.7	178405	5%
الاتصالات والمعلومات	0.78	16.2	66.9	4043	0%
الوساطة المالية والتأمين	1.38	14.9	7.8	613	0%
العقارات والتأجير	0.22	10.5	84.2	17395	0%
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	0.12	3.9	93.7	79027	2%
الأنشطة الإدارية	0.1	7.9	83.2	40168	1%
التعليم	0.1	9.7	77	17978	0%
الصحة	0.03	4.7	80.9	133773	4%
الفنون والإبداع	0.03	5.7	91.3	31846	1%
خدمات أخرى	0	1.2	96.03	310418	8%
الاجمالي				3653085	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تعداد 2020 للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وكما يتبين من جدول 4 أعلاه، فإن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة هي الأنشطة التي تحظى بأكبر نسبة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنسبة 59%. ويتبع ذلك نشاط التصنيع بنسبة 14%. وتلي ذلك الأنشطة الخدمية الأخرى بنسبة 8%.

ويبين الجدول أيضاً أن النسبة الأكبر من المشروعات متناهية الصغر تتركز في أنشطة الخدمات الأخرى. ضع. التعدين واستغلال المحاجر. وتتركز النسبة الأكبر من المشاريع الصغيرة في أنشطة التعدين. ضع. إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي وإدارة النفايات والتخلص منها. وتتركز الحصة الأكبر من المشاريع المتوسطة الحجم في أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء. ضع. التعدين واستغلال المحاجر.كما أن طبيعة الأنشطة والأحجام الاقتصادية تستحوذ عليها المشروعات متناهية الصغر وهي الفئة التي تستحوذ على النسبة الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حيث تبلغ نسبتها من إجمالي مشروعات نشاط تجارة الجملة والتجزئة نحو 95.3%. وتبلغ نسبتها من إجمالي مشروعات نشاط الصناعة التحويلية 86.8%. وتبلغ نسبتها من إجمالي مشروعات نشاط الخدمات الأخرى 96.02%.

التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب محافظات الجمهورية

بالنسبة للتوزيع الجغرافي لمشروعات هذا القطاع يوضح جدول 5 توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية:

جدول 5. توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في محافظات مصر عام 2020

المحافظة	% مشروعات متوسطة	% مشروعات صغيرة	% متناهية الصغر	إجمالي عدد المشروعات	% من الإجمالي
القاهرة	0.14	9	86.34	461764	13%
الإسكندرية	0.04	5.18	91.53	278126	8%
بورسعيد	0.05	3	92.76	32738	1%
السويس	0.06	3.38	93.4	31024	1%
دمياط	0.06	6.43	92.48	129397	4%
الدقهلية	0.01	5.57	93.31	316658	9%
الشرقية	0.04	5.15	92.99	279490	8%
القليوبية	0.08	8.48	89.64	233274	6%
كفر الشيخ	0.02	4.32	94.43	115930	3%
الغربية	0.02	5.52	92.73	211633	6%
المنوفية	0.05	5.46	93.04	149795	4%
البحيرة	0.04	5.98	92.24	211762	6%
الإسماعلية	0.18	5	92.75	54318	1%
الجيزة	0.12	6.76	89.73	336142	9%
بنى سويف	0.03	2.13	95.87	87079	2%
الفيوم	0.02	4.14	94.89	154682	4%
المنيا	0.01	3.24	94.64	143615	4%
أسيوط	0.02	3.2	94.46	93613	3%
سوهاج	0.02	2.67	95.08	113380	3%
قنا	0.01	5.91	92.09	79675	2%
أسوان	0.07	3.86	93.29	42812	1%
الأقصر	0.03	3.29	93.47	39951	1%
البحر الأحمر	0.14	6.11	84.87	16455	0%
الوادي الجديد	0.02	3.83	91.44	8524	0%
مطروح	0	6.99	91.68	18624	1%
شمال سيناء	0.05	5.99	90.57	6399	0%
جنوب سيناء	0.2	11.14	83.78	6226	0%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تعداد 2020. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

يبين الجدول أعلاه أن المحافظة التي بها أعلى نسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هي القاهرة بنسبة 13% بعدد 461.764 مشروع. ثم هناك الدقهلية التي نمت بنسبة 9% بإجمالي 316.657 منشأة. تليها الجيزة بنسبة 9% بعدد 336.142 منشأة. كما يوضح الجدول أن النسبة الأكبر من المشروعات متناهية الصغر تتركز في محافظات سوهاج وبني سويف والفيوم. وتتركز النسبة الأكبر من المشروعات الصغيرة في محافظات جنوب سيناء والقاهرة والقيوبية. وتتركز النسبة الأكبر من المشروعات المتوسطة الحجم في محافظات الإسماعيلية والبحر الأحمر والقاهرة.

أما بالنسبة لتوزيع الجودة حسب المحافظة من الواضح أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكبر نسبة من الشركات على مستوى المقاطعة، والشركات على مستوى المقاطعة تمثل أكبر نسبة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغيرة. تمثل 86.34% من إجمالي عدد المشاريع في محافظة القاهرة و 93.31% من إجمالي عدد المشاريع في محافظة الدقهلية. تمثل 89.73% من إجمالي عدد المشاريع في محافظة الجيزة أيضا، من الجدول يتضح أن حاكم وجه البحر (دمياط، دقهلية، الشرقية، القليوبية)% كما يتضح من الجدول أن محافظات الوجه البحري (دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية) %.

تطور عدد المشروعات الصغيرة في مصر

تطور عدد المشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز

يوضح جدول 6 تطور أعداد المشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز خلال الفترة (2010- 2019)، ومنه

جدول 6. تطور المشروعات متناهية الصغر الممولة من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2010- 2019)

السنوات	عدد المشروعات	قيمة القروض (بالمليون)	فرص العمل	نسبة مساهمة المرأة
2010	154817	506.81	170301	54
2011	126682	471.59	139371	52
2012	148218	630.47	163042	48
2013	174254	863.20	191681	44
2014	162394	919.16	151639	47
2015	189057	1415.71	211510	45
2016	188126	1537.89	207664	49
2017	235992	2268.34	277594	51
2018	234531	3127.37	357780	49
2019	195277	2819.55	295567	48
المتوسط	180935	1456	216615	49

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تبين أن إجمالي عدد المشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز بلغ حوالي 1.81 مليون مشروع، حيث زاد إجمالي عدد المشروعات من حوالي 127 ألف مشروع عام 2011، إلي حوالي 236 ألف مشروع عام 2019 بنسبة زيادة بلغت نحو 126%. وتوضح المعادلة رقم (1) نتائج القياس الإحصائي لمعادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي عدد المشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز حيث تشير التقديرات أن عدد المشروعات الصغيرة يتزايد سنوياً بمعدل غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 9.9 ألف مشروع، يمثل نحو 5.4% من الاجمالي العام، كما تشير قيمة معامل التحديد أن نحو 71% من التغيرات في عدد المشروعات الصغيرة تعزي إلي تغيرات يعكسها عامل الزمن.

$$Y_i = 12727.1 + 9855.95\ X_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$(9.14)^{**} \quad (1.41)$$

$$F = 19.44 \qquad R^2 = 0.71$$

*معنوية عند 0.05، ** معنوية عند 0.01

حيث:

Y: متغير يعبر عن عدد المشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز.

t: متغير يعبر عن الزمن.

i: عدد السنوات 1، 2،....10.

تعتبر محافظة المنيا أكثر المحافظات احتضاناً للمشروعات المتناهية الصغر حيث تأتي في المرتبة الأولى بعدد 246.96 ألف مشروع بنسبة 13.65% من إجمالي عدد المشروعات المتناهية الصغر، حيث زادت عدد المشروعات بها من 15361 مشروع عام 2010 إلى 25303 مشروع عام 2019 بنسبة زيادة بلغت نحو 64.72%.

تأتي محافظة بني سويف في المرتبة الثانية بعدد مشروعات بلغ نحو 158.52 ألف مشروع بنسبة 8.76% من إجمالي عدد المشروعات المتناهية الصغر، حيث زادت عدد المشروعات بها من 9510 مشروع عام 2010 إلى 22672 مشروع عام 2019 بنسبة زيادة بلغت نحو 138.40%.

تأتي محافظة شمال سيناء في المرتبة الأخيرة بعدد مشروعات بلغ نحو 1368 مشروع بنسبة 0.08% من إجمالي عدد المشروعات المتناهية الصغر، حيث زادت عدد المشروعات من 70 مشروع عام 2010 إلى 247 مشروع عام 2019 بنسبة زيادة بلغت نحو 252.86%.

تطور قيمة القروض للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز

في حين تبين من جدول 6 تطور قيمة القروض للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز وفقاً للمحافظات خلال الفترة (2010- 2019)، ومنه تبين أن إجمالي قيمة القروض الممولة للمشروعات الصغيرة من الجهاز بلغ حوالي 14.6 مليار جنيه، حيث زاد إجمالي قيمة القروض من حوالي 471.6 مليون جنيه عام 2011، إلي حوالي 3.1 مليار جنيه عام 2018 بنسبة زيادة بلغت نحو 617.1%. وتوضح المعادلة رقم (2) نتائج القياس

الإحصائي لمعادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي قيمة القروض للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز حيث تشير التقديرات أن قيمة القروض تتزايد سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي 303.7 مليون جنيه، تمثل نحو 20.9% من الاجمالي العام، كما تشير قيمة معامل التحديد أن نحو 89% من التغيرات في قيمة القروض للمشروعات الصغيرة تعزي إلي تغيرات يعكسها عامل الزمن.

$$Y_i = -214.49 + 303.73\ X_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$
(-0.94) (8.22)**
F= 67.54 R^2= 0.89

حيث:
Y: متغير يعبر عن قيمة القروض للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز.
t: متغير يعبر عن الزمن.
i: عدد السنوات 1، 2،....10.

تعتبر محافظة المنيا أكثر المحافظات تمويلاً للمشروعات المتناهية الصغر بقيمة 1768.29 مليون جنيه بنسبة 12.14% من إجمالي قيمة القروض، حيث زادت قيمة القروض من 39.56 مليون جنيه عام 2010 إلى 312.95 مليون جنيه عام 2019 بنسبة زيادة قدرها 689.94%.

تليها محافظة بني سويف في المرتبة الثانية بإجمالي قيمة قروض تبلغ نحو 1527.77 مليون جنيه بنسبة 10.49% من إجمالي قيمة القروض، حيث زادت من 32.16 مليون جنيه عام 2010 إلى 377.85 مليون جنيه عام 2019 بنسبة زيادة 1074%.

تأتي محافظة شمال سيناء في المرتبة الأخيرة بأقل تمويل للمشروعات المتناهية الصغر بقيمة 16.48 مليون جنيه بنسبة 0.11% من إجمالي قيمة القروض، حيث زادت قيمة القروض بها من 0.33 مليون جنيه عام 2010 إلى 4.58 مليون جنيه عام 2019 بنسبة زيادة 1287%.

تطور فرص العمل للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز

يوضح جدول 6 تطور فرص العمل للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز وفقاً للمحافظات خلال الفترة (2010- 2019)، ومنه تبين أن إجمالي فرص العمل للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز بلغ حوالي 2.2 مليون فرصة عمل، حيث زاد إجمالي فرص العمل من حوالي 139 ألف فرصة عمل عام 2011، إلي حوالي 358 ألف فرصة عمل عام 2018. وتوضح المعادلة رقم (3) نتائج القياس الإحصائي لمعادلة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي فرص العمل للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز حيث تشير التقديرات أن عدد فرص العمل تتزايد سنوياً بمعدل غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 20.2 مليون فرصة عمل.

$$Y_i = 105387.00 + 20223.25\ X_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$
(3.97)** (4.73)**
F= 22.36 R^2= 0.74

حيث:
Y: متغير يعبر عن عدد فرص العمل للمشروعات الصغيرة الممولة من الجهاز.
t: متغير يعبر عن الزمن.
i: عدد السنوات 1، 2،....10.

تعتبر محافظة المنيا أكثر المحافظات التي تتوفر بها فرص العمل للمشروعات متناهية الصغر حيث تأتي في المرتبة الأولى بنحو 266524 فرصة عمل بنسبة 12.30% من إجمالي فرص العمل بالجمهورية، حيث زادت فرص العمل فيها من 16897 فرصة عمل عام 2010 إلى 32678 فرصة عمل عام 2019 بنسبة زيادة 93.4%.

يليها محافظة بني سويف في المرتبة الثانية بنحو 203911 فرصة عمل بنسبة 9.41% من الإجمالي، حيث زادت من 10461 فرصة عمل عام 2010 إلى 37165 فرصة عمل عام 2019 بنسبة 255.3%.

جاءت محافظة شمال سيناء في المرتبة الأخيرة بعدد 2250 فرصة عمل بنسبة 0.10% من إجمالي الجمهورية، حيث زادت من 77 فرصة عمل عام 2010 إلى عام 479 فرصة عمل عام 2019 بنسبة زيادة 522.1%.

التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تواجه الشركات الصغيرة ورجال الأعمال بشكل عام تحديات مختلفة تعيق قدرتهم على زيادة وتطوير استثماراتهم. يشير تقرير الحالة هذا إلى "القيام بأعمال تجارية من قبل البنك الدولي في عام 2019"، مما يجعل مصر تسافر بين 190 هذا، مقارنة بـ 128 في عام 2018 على الرغم من وجود تحسن نسبي قدره 8 دولارات مقارنة بعام 2018، ولكن في هذا التقرير لا يزال وضع مصر منخفضا مقارنة ببعض الدول العربية ؛ لست متأكدا مما إذا كانت الإمارة هي أفضل مكان للسفر. حيث حصلت على كل من الكومنولث. تونس والمملكة العربية السعودية، على مستوى (11. 80. يمكن أن يكون. دول أخرى مثل اليابان حصلت عليه أيضا. وكوريا الجنوبية. وهونغ كونغ، على مستوى (39. 5.4) على التوالي. (مجموعة البنك الدولي، 2019) يقيس هذا التقرير مجموعة من المؤشرات بناء على المعايير التي تم بناء هذا الترتيب عليها، بما في ذلك سهولة بدء المشروع. التجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، والتعامل مع التراخيص **(World Bank Group, 2019)** عند دراسة التحديات والعقبات التي تمنع الشركات الصغيرة، وجدوا أنها تتخذ أشكالا مختلفة. لا توجد طريقة ملموسة

لتصنيفها. ومع ذلك، فإن أهم التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مصر، يمكن معالجتها على النحو التالي:

التحديات التنظيمية والقانونية

يقصد بالتحديات التنظيمية الدور الذي تقوم به الأجهزه الحكومية من رقابة وإشراف ومتابعة وتنظيم إجراءات التسجيل والترخيص. أما المعوقات القانونية بأنها القوانين التي تنظم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك اللوائح التي تكملها **(صندوق النقد العربي، 2017)** وتعتبر هذ الإجراءات التنظيمية والقانونية من أهم التحديات التي تقف عقبة أمام إنشاء هذه المشروعات وتعوق نموها، حيث تتسم هذه الإجراءات بالتعقيد وارتفاع التكاليف. بدءاً من الحصول على ترخيص إقامة المشروع. ثم ترخيص التشغيل... إلخ. وحتى أثناء عمل المشروع. ومن أهم هذه المعوقات التنظيمية والقانونية: الإفراط في اللوائح والقوانين، وعدم كفاية الشفافية وتجنب القيود الحكومية والإدارية غير الضرورية. وارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال؛ حيث يقدر أن نحو من 40% إلى 60% من تكاليف ممارسة الأعمال تنشأ من الأعباء التنظيمية، ولذلك فإن الكثير من المشروعات الصغيرة تفضل العمل بصورة غير رسمية. هذا رغم أن الطابع غير الرسمي يحرمها من مزايا التقدم بطلب للحصول على قروض أو خدمات تنمية الأعمال مما يحد من إمكانية نموها **(مؤتمر وزارة التجارة والصناعة، 2021)**، كما لا يوجود هناك سياسة عامة واضحة متسقة ومحكمة تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا علماً بان إنشاء جهاز جديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر قد يمثل فرصة في المستقبل لمعالجة هذه المشاكل (صدر في 24 إبريل 2017 قرار رئيس الوزراء رقم 947 لسنة 2017، "بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، ويكون الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وريادة الأعمال. ويحل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويباشر الجهاز كافة الاختصاصات المقررة للصندوق، ويؤول إليه كافة أموال وموجودات ومقار وأصول الصندوق، وما له من حقوق وما عليه من التزامات، وينقل للجهاز أيضاً مجلس التدريب الصناعي، ومركز تحديث الصناعة، ومجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار.

رئاسة جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد 16 مكرر (أ) 24 إبريل2017، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، رقم الإيداع بدار الكتب 2017/65.

ويتضح من جدول 7 أن مصر تحتل المرتبة رقم (120) من بين (190) دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في عام 2019، تسبقها في الترتيب جميع الدول المذكورة بالجدول. مثل الصين، وكوريا، الإمارات، وتونس.... إلخ، فيما عدا الجزائر التي تأتي في مرتبة متدنية بعد مصر، أما بالنسبة لترتيب مصر على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيتضح من جدول 6 أنه لم يتحسن وضع مصر في عام 2016 عما هو عليه في عام 2018 إلا في ثلاثة مؤشرات فقط وهما حماية حقوق المستثمرين. من الترتيب (81) في عام 2018 إلى (72) في عام 2019، وكذلك دفع الضرائب من (167) إلى (159) وحالات الإعسار من (115) إلى (101) أما بقية المؤشرات الفرعية الأخرى فهناك تراجعاً في ترتيب جميع هذه المؤشرات في عام 2019 عما هي عليه في عام 2018، حيث تراجع كلا من مؤشر بدء النشاط التجاري (6) درجات، واستخراج التراخيص (2) درجة، والحصول على الكهرباء (7) درجات، وتسجيل الملكية (6) درجات. والحصول على الإئتمان (70) درجة، والتجارة عبر الحدود.

التحديات التمويلية

يعتبر الحصول على التمويل من أكبر المشكلات في ممارسة الأعمال في مصر. ووفقا لمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ تحتل مصر المرتبة ٧٣ من أصل ١٣٧ دولة في توافر الخدمات المالية بشكل عام. والمرتبة ٨٥ في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، والمرتبة ٦٦ من حيث السهولة في الحصول على قرض. وتعتمد ٩٥% من الشركات في مصر على التمويل الداخلي لأصولها الثابتة ورأس المال العامل بدلا من التعامل مع البنوك (وزارة التجارة والصناعة)، ويفيد تقرير ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٩ أن هناك تراجعا في مؤشر الحصول على الإئتمان بمصر بنحو (٧٠) درجة؛ حيث انخفض ترتيب مصر من المرتبة (٩٠) في عام ٢٠١٨، إلى المرتبة (١٦٠) في عام ٢٠١٩ كما يوضح ذلك جدول 8.

كذلك أفادت "نتائج استبيان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، أن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية بمصر تقدر بنحو 1.2% فقط، بينما تبلغ هذه النسبة بالدول مرتفعة الدخل نحو 22% في المتوسط. ونحو 18% في المتوسط بين الدول متوسطة الدخل **(تقرير صندوق النقد العربي، 2021)**، وهناك مجموعة من العوامل التي تقف دائماً عقبة في الوصول إلى التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه العوامل: إفتقار الكثير من القائمين على هذه المشروعات لخبرة التعامل مع الجهات المصرفية، وارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشروعات نظرا لعدم توافر الضمانات الكافية، وارتفاع تكلفة الإقراض (الفوائد والعمولات)؛ وذلك يعد انعكاسا لزيادة المخاطر المتعلقة بالسداد، وارتفاع تكلفة التقييم والإشراف.

جدول 7. ترتيب بعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2020-2022

م	الدولة	2018	2019
1	هونج كونج	5	4
2	كوريا	4	5
3	الإمارات العربية المتحدة	21	11
4	اليابان	34	39
5	تونس	88	80
6	السعودية	92	90
7	مصر	128	120
8	الجزائر	166	157

Source: - A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Training for Reform, Washington, 2020..

- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Reforming to Create Jobs, Washington, 2021.

جدول 8. ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال 2020-2021

المؤشر	2018	2019	اتجاه التغير
المؤشر العام "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"	128	120	(8) تحسن
بدء النشاط التجاري	103	109	(6) تراجع
استخراج الترخيص	66	68	(2) تراجع
الحصول على الكهرباء	89	96	(7) تراجع
تسجيل الملكية	119	125	(6) تراجع
الحصول على الإئتمان	90	160	(70) تراجع
حماية حقوق المستثمرين	81	72	(9) تحسن
دفع الضرائب	161	159	(2) تحسن
التجارة عبر الحدود	170	171	(1) تراجع
إنفاذ العقود	160	160	-----
حالات الإعسار	115	101	(4) تحسن

Source: - A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Training for Reform, Washington, 2020.

-A World Bank Group Flagship Report, Doing Business: Reforming to Create Jobs, Washington, 2021.

والكثير من هذه المشكلات ما زالت قائمة رغم مبادرة البنك المركزي المصري التي أطلقها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزي في جلسته المنعقدة في٦ يناير 2016 أن يزيد من محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقام بتوفير 200 مليار جنيه على مدار أربع سنوات وبنسبة فائدة 5% **(البنك المركزي المصري).**

ينبغي التركيز على كل من جانب العرض وجانب الطلب عند دراسة قضايا الوصول المالي وصعوبات التمويل.نظرا لأن عدم الوصول إلى فئات معينة من المنتجات المالية يمكن أن يكون ناتجا عن نقص الطلب وليس نقص العرض **(مقابلة إيهاب، 2018)**، فإن الأسباب التي تؤدي إلى نقص الطلب تحتاج أيضا إلى النظر فيها ومعالجتها في نفس الوقت (هناك مجموعة من العوامل (الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية) التي قد تؤدي إلى رفض بعض أصحاب المشروعات التعامل مع البنوك، كرفض بعضهم الاقتراض من البنوك بفائدة خوفا من الوقوع في الحرمة، وكذلك تفضيل بعضهم مصادر التمويل التقليدية لكونها عديمة التكلفة، كالتمويل الذاتي، والائتمان التجاري، والتمويل بالمشاركة، وأيضا تفضيل بعض المشروعات الأخرى الاستمرار في العمل ضمن القطاع غير الرسمي، حتى لاتحمل بأي أعباء ضريبية، أو أي رسوم أو مصاريف إدارية أخرى.. هذا فضلا عن أن مبادرة البنك المركزي في عام 2016 الخاصة برصد 200 مليار جنيه، وتوفير قروض بنسبة فائدة 5% فقط، فهذه النسبة من الفائدة تطبق على المشروعات الصناعية فقط، أما نسبة الفائدة على الاقتراض للمشروعات الخدمية فما زالت أعلى من ذلك.. هذا علما بأن نسبة المنشآت غير الحكومية التي تعمل بقطاع الخدمات في مصر تزيد عن 63%من إجمالي المنشآت غير الحكومية).

المعوقات الإدارية:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة ومدخل أساسي لإظهار الكثير من رواد أعمال ممن تتوافر لديهم المهارة والقدرة الحديثة في الإدارة والتسويق. إلا أن هؤلاء يعتبروا قلة قياسا إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث يفتقر الكثير من أصحاب هذه المشروعات للإدارة الصحيحة. والخبرة في العديد من المجالات.

والجدير بالذكر هنا أن كل رائد أعمال ناجح يضيف لنفسه وللمجتمع المحيط به الكثير من المميزات والتي منها : تحسين وضعه المالي، وإتاحة فرص عمل لنفسه وللآخرين. وتطوير الكثير من الصناعات الوطنية، واستخدام مستلزمات إنتاج محلية ...الخ **(الشمري، الشراح، 2014)**، ويشير الوضع في مصر أن التعليم لا يوفر مثل هذه الكفاءات من رواد الأعمال؛ إذ الإطار العام الحالي للتعليم في مصر يتجه نحو الحصول على شهادة بدلا من تطوير المهارات اللازمة للتنافس في اقتصاد عالمي. ويفتقر أغلب الخريجون إلى المهارات اللازمة حتى في الحصول على فرصة عمل منتجة؛ حيث لا يتم تدريس مهارات وسلوكيات ريادة الأعمال بالمراحل التعليمية، هذا علما بأنه أعلن في نوفمبر 2017 - في منتدى شباب العالم - عن إنشاء "مركز إقليمي لدعم ريادة الأعمال في مصر"، ولكن حتى الآن لم تحدد أي تفاصيل عن هذا التكليف. ونظام إدارة هذا المركز.

المعوقات التسويقية

تعتبر المشكلات التسويقية من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر، ومن الأسباب الرئيسية لتعثر الكثير من هذه المشروعات، ويرجع ذلك لعدم توافر المهارات اللازمة للتسويق. واستهداف الأسواق المحلية المشبعة بنفس المنتجات، وضعف امكانيات التصدير. ونقص الخبرة في التعامل مع الأسواق الخارجية، وعدم امتلاك الكثير من هذه المشروعات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للنفاذ للأسواق الخارجية. وبالتالي ضعف قدرتها في تكوين تحالفات وشراكات مع شركات كبرى بالداخل والخارج.

المراجـــع

إيهاب مقابلة (2018). المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 12-13.

البنك المركزي المصري. www.cbe.org.eg.

العزلي، نارمين إبراهيم (2008). دراسة الاثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة على تنمية القرية المصرية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية "دراية" (2021). المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغيرة.

تركي الشمري، رمضان الشراح (2014). نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية، الرياض، 9-2014/9/11، 126.

تقرير صندوق النقد العربي (2021). الدائرة الاقتصادية والفنية، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، ٢٠.

رئاسة جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية (2017). العدد 16 مكرر (أ) 24 إبريل 2017، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، رقم الإيداع بدار الكتب 2017/65.

شومان، عمرو محمد جلال أحمد (2018). دور البنية المؤسسية الداعمة للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، معهد التخطيط القومي.

صندوق النقد العربي (2017). الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، الإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، أكتوبر، 1 - 8.

كمال، آلاء محمد، رنا عيد سلمي ورياض إسماعيل مصطفي (2023). دور المشروعات الزراعية الصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية: صناعة العجوة في شمال سيناء كأحد المشروعات الصغيرة)، مجلة سيناء للعلوم التطبيقية، 12 (6): 977-992.

مؤتمر وزارة التجارة والصناعة (2021). الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال، 18 - 19.

World Bank Group Flagship Report (2019). Doing Business Training for Reform, Washington, 168.

الملخص العربي

دور المشـــــــروعـــات الصغيـــرة في استراتيجية التنمية المســـتدامة

نشوي سعيد حمدان[1]، أيمن عطوة عزازي[2]، محمد أحمد السيد[3]

1.قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.

2.قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر

3.قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

تتمثل مشكلة البحث في وجود العديد من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، على الرغم من الدور الذي تلعبه هذه المشروعات وأثرها على التنمية الاقتصادية، واستهدفت الدراسة استعراض البنية المؤسسية التي تعمل في مجال تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوقوف على ما تقدمه لهذا القطاع لتحديد الخلل ومحاولة إيجاد الحلول للتغلب على ذلك، تحليل الوضع الراهن لقطاع المشروعات الصغيرة في شمال سيناء وأهم المؤسسات الداعمة له، التعرف على أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة. وأظهرت النتائج مدي مساهمة المشروعات الصغيرة في حل مشكلات اجتماعية مثل البطالة، فنسبة العاملين بها ما بين 40 -80% من قوة العمل في العالم حسب اقتصاد كل دولة. في حين تمثل المشروعات والشركات الصغيرة نسبة 90% من عدد المشروعات في العالم. كما تلبي المشروعات الصغيرة النسبة الأكبر من احتياجات السكان في كل البيئات المحلية حول العالم بما تقدمه من منتجات وخدمات ذات علاقة مباشرة بحياة الأفراد، كما توفر البديل المحلي للمنتجات التي يمكن أن تستورد من الخارج. كذلك تحقق المشروعات الصغيرة التوازن بين البيئات المختلفة في المجتمع الواحد، تقدم المشروعات الصغيرة الفرص للشباب وخاصة المبدعين الفرصة لتنفيذ أفكارهم التي ربما لا يستطيعون تنفيذها بصورة موسعة. كما تزيد المشروعات الصغيرة من متوسط دخل الأفراد، وتحقق في كثير من الحالات فائضاً ماليًا يمكن الاستفادة به، وتزيد من نسب النمو الاقتصادي، ومن أهم التحديات التي تواجه المشروعات التحديات التنظيمية التي تقوم بها الحكومة من رقابة وإشراف ومتابعة، كذلك التحديات التمويلية وهي أكبر التحديات وكذلك المعوقات التسويقية من الأسباب الرئيسية لتعثر الكثير من هذه المشروعات.

الكلمات الاسترشادية: المشروعات الصغيرة، التنمية المستدامة، التحديات

REVIEWERS:
Dr. Soad A. Ibrahim |suad.abdelfattah@agri.aru.edu.eg
Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.
Dr. Maged M.A. Albaz | maged_albaz@commerce.suez.edu.eg
Dept. Agric. Econ. and Rural Develop., Fac. Agric., Suez Univ., Egypt.